

## الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر

### Governance and economic growth: a case study of Algeria

<sup>1</sup>إينال أمينة

أستاذة محاضرة أ/ محبر تقييم سياسات التنمية في الجزائر / جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

[lnal.amina@outlook.fr](mailto:lnal.amina@outlook.fr)

قُدِّم للنشر في: 2025-09-30، قُبِلَ للنشر في: 2025-10-24، نُشِرَ في: 2025-12-05

#### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف نقوم بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وكل من المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحوكمة، جودة التشريعات، سيادة القانون والسيطرة على الفساد كمتغيرات مستقلة، باستخدام طرق قياسية تعتمد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL من سنة 1996 إلى غاية 2022. وتشير النتائج التجريبية إلى وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين المتغيرات، مما يدل على أن الحوكمة تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي بالجزائر، إلا أنها لم تكن عند المستوى المرغوب، لذا لا بد من تدعيم هذه المؤشرات.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة، النمو الاقتصادي، الجزائر، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

**تصنيف JEL:** O16، O40، C23.

#### Abstract :

The purpose of this study is to measure the impact of The Governance on Economic Growth in Algeria, towards this goal we analyze the long-term relationship among Gross Domestic Product per capita as a dependent variable and Voice and Accountability, Political Stability and Absence of Violence, Government Effectiveness, Regulatory Quality, Rule of Law and Control of Corruption as a independent variables using econometric methods such as An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) modeling during the period 1996-2022, Our empirical results show a high degree of co-movement among these variables, which confirms that the achievement of Governance have a positive impact on Economic Growth in Algeria, but did not reach the desired results, which need more support by the measures of governance.

**Keywords:** Governance, Economic Growth, Algeria, Autoregressive Distributed Lag.

**Jel Classification Codes:** O16 ,O40,C23.

---

<sup>1</sup> المؤلف المراسل

## مقدمة :

ظلت نظرية التنمية تركز على تحديد العوامل ومصادر النمو الاقتصادي، حيث قامت العديد من الدول النامية بتطبيق برامج تنمية مستندة إلى إملاءات المؤسسات الدولية المرتبطة بهذه النظرية .ومن بين الاستراتيجيات البارزة في هذا السياق نجد إستراتيجية التنمية التي قدمها روستو في عام 1960. ومع ذلك، حدث تبين ملحوظ في النتائج المحققة بين تلك الدول. ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي، دفع البحث في أسباب هذا التباين إلى تناول الاختلافات في طرق إدارة الموارد العامة وطبيعة الأداء الحكومي، مما سلط الضوء على أهمية إرساء نظام الحوكمة الرشيدة لتحقيق التنمية المستدامة.

وتعتبر الحوكمة أحد المواضيع البارزة على مستوى الإدارات والمؤسسات والمنظمات، سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية، وفي القطاعين العام والخاص. وقد ازدادت أهميتها بشكل ملحوظ بعد تكرار الأزمات المالية التي عصفت بالعديد من الشركات والمؤسسات العالمية حيث يعود السبب الرئيسي وراء هذه الانهيارات في معظم الحالات إلى الفساد الإداري والمحاسبي بشكل عام، وإلى الفساد المالي بشكل خاص.

كتفت العديد من المنظمات والهيئات جهودها لتأكيد أهمية مفهوم حوكمة الشركات، مشددة على ضرورة استخدامه في مختلف الوحدات الاقتصادية .ومن أبرز الجهات التي ساهمت في تطوير هذا المجال، لجنة كادبوري التي تأسست عام 1992 في المملكة المتحدة بهدف وضع إطار أفضل ممارسات حوكمة الشركات، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي أصدرت مبادئ حوكمة الشركات عام 1999، وصندوق المعاشات العامة (Calpers) في الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك لعبت لجنة Blue Ribbon Committee دورًا بارزًا عندما قدمت توصياتها عام 1999. وشهدت الدول الأخرى إنشاء مؤسسات مشابهة مثل المعهد البرازيلي والمعهد التركي لحوكمة الشركات الذي تأسس عام 2002. ومع مرور الوقت، تبنت العديد من الدول استخدام هذا المفهوم، نظرًا لما يقدم من فوائد ملموسة على مختلف المستويات خاصة المستوى الاقتصادي.

## إشكالية الدراسة:

إنطلاقاً مما سبق تتبلور إشكالية الدراسة كالتالي:

ما مدى مساهمة تطبيق مؤشرات الحوكمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة(1996-2022)؟

2022)؛

## فرضية الدراسة:

✓ يؤثر تطبيق مؤشرات الحوكمة إيجاباً على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحديد محددات و معايير ومبادئ الحوكمة في إطار عام متكامل و التعرف على إيجابياتها و مزاياها وكيفية الاستفادة منها خاصة فيما يخص زيادة معدلات النمو، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة التوسع في تطبيق مفهومها في البيئة الاقتصادية الحالية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

## منهجية الدراسة:

في سبيل التأكد من مدى صحة فرضية الدراسة، سيتم الاعتماد على كلاً من المنهج الوصفي، والمنهج الكمي الإحصائي. حيث يتم الاستناد إلى المنهج الوصفي من أجل استعراض مفاهيم الحوكمة والنمو الاقتصادي، أما المنهج الكمي الإحصائي فقد تم

استخدامه من أجل قياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر، معتمدين في ذلك على البرنامج القياسي Eviews و microfit من أجل الحصول على نتائج الدراسة القياسية.

## 1- مفاهيم عامة حول الحوكمة: 1-1 تعريف الحوكمة:

في البداية لا بد من التأكيد ان مصطلح الحوكمة فرض وجوده, حيث يعتبره البعض امتداد لمفهوم العولة والخصخصة اللذين اثارا الكثير من الجدل عند ظهورهما. ويشير مصطلح الحوكمة إلى الترجمة العربية لكلمة بالانجليزية (Governance) وهي التسمية تنبأها مجمع اللغة العربية بعد محاولات متعددة لتعريب الكلمة. كما سبق ان تم اعتماد تسميات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية. ومع ذلك، يبقى لفظ الحوكمة الأكثر استخداما ما بين الكتاب والباحثين<sup>2</sup>.

في الحقيقة، لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين القانونيين والاقتصاديين لمصطلح الحوكمة. ويعود ذلك الى الطبيعة المتداخلة للحوكمة وتأثيرها في الكثير من الجوانب التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية داخل الشركات، مما ينعكس بدوره على المجتمع والاقتصاد بشكل عام. فيمكن تعريف الحوكمة استنادا الى غرضها بأنها:

✓ مجموعة الإجراءات التي تهدف الى تحقيق التوازن بين الغايات الاقتصادية والاجتماعية، ومصالح الأفراد والمجتمع. فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل<sup>3</sup>.

✓ أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد أوردت مفهوم الحوكمة على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف ذات الصلة بالشركة، وهو الإطار التنظيمي الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها مع مراقبة الأداء بشكل دقيق. كما تتضمن أساليب فعالة لتطبيق السلطة بما يخدم مصالح الشركة ومساهميها، وتسهيل المراقبة الجيدة والفعالة للاستخدام الأمثل لموارد وأصول الشركات والمؤسسات<sup>4</sup>.

✓ وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) الحوكمة في مجلة (Tone At The Top) والصادرة عنه بأنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكد على كفاية الضوابط لانتجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها"<sup>5</sup>.

✓ كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"<sup>6</sup>.

<sup>2</sup>علاء فرحان طالب، ايمان شيجان المشهداني، (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 23.24.

<sup>3</sup>أحمد على خضر، (2012). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 10.11.

<sup>4</sup>ماجد إسماعيل أبو حمام، (2009). اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ص 16.

<sup>5</sup> The Institute Of Internal Auditors, (February 2002) «The Lessons that Lie Beneath», Tone at the Top, USA, p:02.

من خلال ما سبق يمكننا تعريف الحوكمة على أنها:

عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تؤدي إلى تنظيم الممارسات السليمة للرقابة والتوجيه وتحسين أداء الشركة لتعظيم ربحية المؤسسة وقيمتها على المدى البعيد لإرضاء المساهمين و حماية مصالحهم.

## 2-1 أهدافها:

- تساعد الحوكمة في الوصول إلى مجموعة من الغايات التي حددها عدد من الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:
- التفريق بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛
- زيادة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات؛
- تأسيس الهيكل التنظيمي المناسب لتحقيق أهداف الشركة و طرق الوصول لتلك الأهداف؛
- تجنب الخلط بين مهام المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه؛
- تنقيح وتعديل القوانين المنظمة داخل الشركة لضمان توزيع مسؤولية الرقابة بين مجلس الإدارة والمساهمين<sup>7</sup>؛
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال خلق استراتيجية استثمار فعالة؛
- تعزيز عنصر الشفافية في جميع معاملات وعمليات الشركة وإجراءات الحسابات والتدقيق المالي بشكل يمكن من الكشف عن أي ممارسات فساد في أي مرحلة.
- الحد من استغلال السلطة بما لا يتماشى مع المصلحة العامة؛
- تعزيز قدرة الشركات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين صورتها الذاتية والانطباع الإيجابي عنها..
- رفع قدرة الشركات على تعزيز وضعها التنافسي وجذب الاستثمارات ورؤوس أموال جديدة<sup>8</sup>.

## 3-1 مؤشرات الحوكمة :

يقترح Kauffman في هذا الصدد ستة معايير لتقييم الحوكمة في دولة ما، والتي تتعلق بأبعادها المتنوعة، حيث يأخذ كل معيار قيمة تتراوح ما بين (-2.5) و (+2.5) تمكنها من وصف جودة الخدمات المقدمة من قبل الدولة في مجال معين بشكل عام. وتتضمن هذه المجالات نطاق تدخل الدولة أو ما يعرف بأبعاد الحوكمة والتي تتمثل في:<sup>9</sup>

**1-3-1 البعد السياسي:** يمكن توضيحه من خلال مؤشري التمثيل و المشاركة بالإضافة الى الاستقرار السياسي وغياب العنف. يرتبط هذان المؤشران ببعضهما البعض ويعزز كل منهما الآخر، حيث أن وجود تمثيل سياسي حقيقي ينتج عن انتخابات شفافة ونزيهة يساهم في دعم الاستقرار السياسي ويحد من العنف. حيث تعتبر هذه العناصر اساسية لدعم الديمقراطية وحرية التعبير وبالتالي المساءلة. و يتم تقييم البعد السياسي باستخدام مؤشرين هما:

<sup>6</sup>Alamgir, M,( May 7 – 8, 2007).«Corporate Governance: A Risk Perspective», paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute,Cairo, p:03.

<sup>7</sup> عدنان بن حيدر بدرويش,(2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة, اتحاد المصارف العربية ,ص32.

<sup>8</sup> محسن أحمد الخضري,(2005). حوكمة الشركات, ط1,مجموعة النيل العربية, مصر, 2005, ص ص22 - 23.

<sup>9</sup> طارق عبد العال,(2007). حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب المتطلبات, الدار الجامعية, القاهرة, ص 03.

- **المساءلة :** يعكس هذا المؤشر عن مدى قدرة المواطنين على ان يشاركوا في انتخاب ممثليهم إمكانية سحب الثقة منهم، بالإضافة الى حرية التعبير و حرية الإعلام، وانشاء الجمعيات والأحزاب... الخ.
- **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يشير هذا المعيار الى احتمال حدوث نزاعات سياسية أو طائفية، تسعى إلى الإطاحة بأنظمة الحكم بوسائل غير قانونية أو من خلال استخدام القوة والإرهاب للاستيلاء على السلطة.
- 1-3-2 البعد الاقتصادي :** يمكن تعريف هذا العنصر من خلال مؤشري فعالية الحكومة ونوعية التنظيم، اللذان يرتبطان بشكل رئيسي بكفاءة الاداء الحكومي وقدرته على تنفيذ البرامج والسياسات المعلنة، إضافة الى الوفاء بالتزامات ، وتقديم الخدمات للمواطنين بأعلى مستوى من الجودة. ويتم تقييم هذا البعد من خلال المؤشرين التاليين:
- **فعالية الحكومة :** يستخدم هذا المؤشر لتقييم جودة الخدمات العمومية، الخدمات المدنية، بالإضافة الى مدى استقلاليتها عن التأثيرات السياسية، كما يعكس مصداقية التزام الحكومات بتنفيذ السياسات التي تم وضعها وطرحها.
- **نوعية التنظيم :** يُتيح هذا المؤشر تقييم قدرة الحكومات على تصميم وتنفيذ سياسات فعالة إلى جانب وضع أطر تنظيمية تدعم تنمية القطاع الخاص وتعزز من إكسالياته.
- 1-3-3 البعد القانوني :** يُعبر عن هذا البعد من خلال مؤشري سيادة القانون ومحاربة الفساد، يرتبط هذان المؤشران بعلاقة وثيقة، حيث إن تطبيق تشريعات مكافحة الفساد على مختلف شرائح المجتمع دون تمييز بناءً على المناصب أو المكانة الاجتماعية يساهم في ردع الفساد وتقليص انتشاره. علاوة على ذلك، يُظهر هذا البعد مستوى احترام المواطنين للقوانين ووضع الهيئات المسؤولة عن تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم .كما يعكس استقلال القضاء و يعزز ثقة المستثمرين وامنهم. و يتم قياس هذا البعد هو الآخر من خلال مؤشرين اثنين هما:
- **سيادة القانون:** يساعد هذا المؤشر في تقييم مستوى الثقة لدى المتعاملين والمواطنين في احترام القوانين المعمول بها في المجتمع، وذلك من حيث جودة تطبيق العقود، حماية حقوق الملكية، كفاءة عمل النظام القضائي والجهات الأمنية... وغيرها، فهو يساهم في التحقق من نزاهة القوانين و كذلك مقدار امتثال المواطنين أو إجبارهم على الالتزام بها.
- **مراقبة الرشوة :** يُتيح هذا المؤشر كما تم توضيحه، بتقييم مدى أو قدرة استخدام السلطة العامة لتحقيق مصالح خاصة، بما في ذلك جميع أساليب المكافآت او الامتيازات الاضافية للموظفين الحكوميين من قبل رجال الأعمال.
- 1-4 محددات الحوكمة:**
- على الرغم من المحاولات التي قامت بها الكثير من الهيئات الدولية والتطور الواضح في تنفيذ مبادئ الحوكمة، الا ان هناك بعض العوامل التي تؤثر في نجاح عملية الحوكمة. وقد أجمعت الدراسات الى حد كبير على ان استفادة الشركات والدول من فوائد تنفيذ هذه المبادئ تعتمد بشكل رئيسي على جودة مجموعتين من العوامل الاساسية التي تساهم في ضمان التنفيذ الصحيح لمبادئ الحوكمة، وهاتان المجموعتان هما:
- أ- المحددات الخارجية:**
- هذه المحددات تمثل السياق أو الظروف التي تعمل ضمنها الشركات، وقد تختلف من بلد لآخر، وتعتبر ضرورية لأنها تساهم في الإدارة الفعالة للشركة، وهي تشمل:
- **البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمناخ العام للاستثمار:** ترتبط بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والقانوني القائم الى جانب القوانين واللوائح التي تنظم السوق مثل تشريعات الشركات، وقوانين العمل و انظمة سوق المال.

- الامتثال بالمعايير الدولية المحاسبية و التدقيقية و الجودة: وتشير الى الالتزام بمعايير موحدة يجب تطبيقها، لما لها من دور في تعزيز سلامة النظام المالي وضمان ثقة المستثمرين<sup>10</sup>.
  - مصادر التمويل: لتحقيق نجاح الحوكمة، يجب التركيز ليس فقط على طرق تأمين الأموال التي تضمن استمرارية الشركات، بل يتعين أيضا البحث في الأساليب والوسائل التي تساهم في توفير هذه الموارد المالية بأقل تكلفة ممكنة<sup>11</sup>.
  - طبيعة السوق: يلعب السوق دورا مؤثرا بشكل داخليا وخارجيا على اداء الشركات. اذ يؤثر بشكل مباشر على قدرتها في تطبيق مهامها ومعالجة المخاطر الناتجة عن تفاعلها مع البيئة التنافسية كما يتحكم السوق الى حد كبير في رسم السياسات وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للعمل والمتابعة، بما يساعد الشركة على تحقيق أهداف الحوكمة بشكل فعال.
  - دور المؤسسات غير الحكومية: تلعب المؤسسات غير الحكومية دورا مهما في تنظيم و مراقبة تقيد أعضائها بالمعايير السلوكية والمهنية والأخلاقية، التي تساهم في تحقيق كفاءة الأسواق. تشمل هذه المؤسسات جمعيات المحاسبين، والمراجعين والشركات العاملة في الأسواق المالية، بالإضافة إلى الهيئات المهنية الخاصة كمنقابات المحامين والمؤسسات المرتبطة بالمهن الحرة<sup>12</sup>.
- ب- المحددات الداخلية:**
- وتتعلق بالقواعد والأنظمة التي تتحكم في كيفية انشاء هياكل إدارية فعالة داخل الشركات، بالإضافة الى اتخاذ القرارات وتقسيم السلطات والمسؤوليات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ومن أهم المحددات الداخلية للحوكمة نذكر ما يلي:
- **مجلس الإدارة:** يتعين على المجلس توفير التخطيط الاستراتيجي للشركة وتولي المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن مدى تحقيق أهدافها بالتعاون مع الإدارة التنفيذية<sup>13</sup>.
  - **الهيكل التنظيمي:** يعبر عن نظام متكامل من الشبكات التي تدير المهام أو الوظائف، حيث يعمل على ترتيب العلاقات والتواصل بين الأفراد والمجموعات معاً، ويظهر الروابط الاساسية والوظيفية بين مختلف الادوار، مما يساهم في تعزيز الاتصال وتبادل المعلومات بين المسؤولين داخل المؤسسة.
  - **النظام المحاسبي و المالي:** وهو الوسيلة التي توفر المعلومات المالية للجهات المعنية عن ممتلكات الشركة والديون التي عليها<sup>14</sup>.

<sup>10</sup>مها محمود رمزي ربحاوي، (2008). الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين و التعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 العدد الأول، ص 101.

<sup>11</sup>ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص 29.

<sup>12</sup>زهاء ديوب، (2010). الحوكمة (الإدارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة دمشق، ص 28.

<sup>13</sup>المعتصم بالله الغرياني، (2008). حوكمة الشركات المساهمة دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 176.

<sup>14</sup>خليفة جمال، (2011). مدى موافقة البيئة الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، ص 25-26.

- **قيمة الشركة:** وهي تستند على التصرف الأخلاقي للمؤسسة و على معايير رفيعة من الأخلاق المهنية كالنزاهة و الموضوعية والأمانة في تطبيق اعمال الشركة, من اجل جلب الزبائن و زيادة الطلب على خدماتها<sup>15</sup>.

## 5-1 مزايا الحوكمة :

- تساهم الحوكمة الجيدة في تحقيق مجموعة من المزايا من أبرزها:
- توفير هياكل تنظيمية تساعد من محاسبة الإدارة أمام المستثمرين مع تشكيل لجان مراجعة مستقلة عن أعضاء مجلس الإدارة,
- تحسين الاستثمارات وزيادتها من خلال تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية؛
- العمل على تشجيع العاملين في الشركة وزيادة إنتاجهم، بالإضافة الى تقوية شعورهم بالثقة تجاه الشركة؛
- الحرص على التقيد بالقوانين، والسعي على تأمين وتطوير الأداء المالي؛
- دعم المديرين ومجالس الإدارة في وضع استراتيجيات مبتكرة تساهم في رفع كفاءة الشركة إداريا وماليا؛
- تحقيق أداء مالي متميز من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين<sup>16</sup>؛
- تقليل المخاطر المتعلقة بالفساد المالي و الإداري التي تعاني منها الشركات؛
- تعزيز قدرة الشركات الوطنية على المنافسة على المستوى العالمي وفتح أسواق جديدة لها.

## 2- مفاهيم حول النمو الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يشير الى تزايد معدلات الإنتاج على المدى البعيد، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكن ربطه بمفهوم التوسع الاقتصادي، الذي يعنى بالزيادة المؤقتة في مستويات الإنتاج، وعليه يمكننا القول: إن النمو الاقتصادي يشكل محطة أساسية في سلسلة التوسعات الاقتصادية المتتالية، ونظرا لارتباط النمو بزيادة الإنتاج، فهو يشمل أيضا تأثيره على نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي.

وبشكل عام يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه:

" الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة هذا المفهوم يهتم على مقدار الدخل الذي يحصل عليه الفرد في المتوسط أي على الكمية الاجمالية للسلع والخدمات المتوفرة، دون ان يولي اهتماما كبيرا لجوانب نوعية تلك السلع والخدمات، أو كيفية تقسيم الدخل بين شرائح المجتمع المختلفة ، إضافة إلى ذلك، يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي عملية تلقائية لا تحتاج الى تدخل مباشر من السلطات.<sup>17</sup>

استنادا الى هذا التعريف، يتمثل النمو الاقتصادي في:

- ✓ زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين
- ✓ ارتفاع معدل الدخل الفردي .

<sup>15</sup>مها محمود رمزي ريحاوي, مرجع سابق, ص 100.

<sup>16</sup>عبد الصبور عبد القوى علي المصري,(2012).التنظيم القانوني لحوكمة الشركات, مكتبة القانون والاقتصاد, الرياض,ص35-36.

<sup>17</sup>نفيسة ناصري,(2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة تلمسان ص29.

يمكن ان يترافق النمو الاقتصادي مع تحسينات في الأوضاع الاقتصادية، إذا كان نمو الناتج الوطني يتجاوز معدل نمو السكان، وعلى العكس، إذا كان نمو الناتج الوطني متساويا مع زيادة عدد السكان، فلن يكون هناك أي تطور اقتصادي. وفي حالة ما كان عدد السكان يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي، فإن النمو سيكون مصحوبا بتدهور اقتصادي.

ويعد النمو الاقتصادي مطلباً أساسياً لتحسين مستوى معيشة الأفراد؛ لكنه ليس كافياً بمفرده لتحقيق ذلك، إذ يوجد مطلباً آخر يتعلق بكيفية تقسيم الزيادة الناتجة على الأفراد، وهي تعتبر قضية معقدة ترتبط بجوهر الانظمة الاقتصادية والسياسية في كل بلد.

من ناحية أخرى يعرف سيمون كازنت - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 - النمو الاقتصادي بأنه: "زيادة مستمرة على المدى الطويل في قدرة توفير سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتعتمد هذه القدرات المتزايدة على التقنية الحديثة والتكيف المؤسسي والفكري الضروري لها." من هذا التعريف نلاحظ عددا من الخصائص، منها:

- التركيز على النمو المستدام على المدى الطويل وليس على النمو المؤقت.
  - أهمية التكنولوجيا كعنصر أساسي في النمو على المدى الطويل.
  - ضرورة وجود تكيفات مؤسسية وأيديولوجية، مما يبرز دور النظام المؤسساتي في عملية النمو.
- أما جون ريفوار فيعرفه بأنه عملية تدريجية يتم من خلالها تحول الاقتصاد نحو زيادة الإنتاج أو تعزيز الرفاهية العامة. ويرى ان الوضع الذي يصل إليه الاقتصاد يتجه بشكل مستمر نحو تحقيق مستويات اعلى من هذه الزيادات. وبشكل أكثر دقة يمكن تحديد مفهوم النمو من خلال ارتفاع إجمالي الدخل الوطني للبلد، مع تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الناتج عن هذا النمو. يرى الاقتصادي الأمريكي كوزنيتس ان النمو الاقتصادي يتمثل في تحقيق زيادات متواصلة في إنتاج الثروات المادي. ووفقا لرؤيته، يتكون النمو أساسا من عدة مصادر أساسية تشمل الاستثمار في رأس المال المادي والبشري و التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية.<sup>18</sup>

بناء على ما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للنمو الاقتصادي الذي يعني "حدوث ارتفاع مستمر في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن".<sup>19</sup> يعني ذلك:

- تحقيق ارتفاع تلقائي في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- أن تكون هذه الزيادة فعلية وليست نقدية.

- أن يبرز هذا النمو على المدى الطويل.

## 2- الدراسة القياسية:

من أجل قياس أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر تم استخدام منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباينة، لبيانات سنوية تغطي الفترة 1996 إلى غاية 2022 تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك العالمي، من خلال تقدير المعادلة التالية:

$$GDPP = c_0 + c_1VAA + c_2PSAAV + c_3GE + c_4RQ + c_5ROL + c_6COC + \varepsilon$$

علما أن:

<sup>18</sup> توفيق عباس عبد عون المسعودي، (2010). دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، ص 28.

<sup>19</sup> احمد بريهي علي، (2014). الاستثمار الأجنبي و النمو و سياسات الاستقرار الاقتصادي، دار الكتب الطبعة الأولى العراق 2014، ص 54.

**GDPP**: يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يشير إلى النمو الاقتصادي للجزائر.  
أما الحوكمة فيتم قياسها بستة مؤشرات هي كما يلي :

**VAA** : تمثل المشاركة والمساءلة

**PS** : تمثل الاستقرار السياسي وغياب العنف

**GE** : تمثل فاعلية الحوكمة

**RQ** : تمثل جودة التشريعات

**ROL** : تمثل سيادة القانون

**COC** : تمثل السيطرة على الفساد

$C_0, C_1, C_2, C_3, C_4, C_5, C_6$ : معلمات النموذج.

$E$ : المتغير العشوائي.

## 1-2 منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة :ARDL

تقوم هذه الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bounds Test** الذي طوره **Pesaran & Shin (1997)**. ويعود السبب في تفضيل هذا النموذج على غيره من نماذج التكامل المشترك المعروفة، مثل **Pesaran et al (2001)**. ويقتضي هذا النموذج على غيره من نماذج التكامل المشترك المعروفة، مثل طريقة **Johansen (1988)** أو اختبار الخطوتين الذي وضعه **Engle and Granger, (1987)** إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية، فنموذج **ARDL** يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها  $I(0)$ ، أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ ، أو مزيج بين الاثنين، ويبقى الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$ ، كما أن نتائج تطبيقه تكون جيدة في حالة إذا كان حجم العينة صغيراً<sup>20</sup>، إلى جانب ذلك يسمح هذا النموذج بتقدير مكونات الأجلين الطويل والقصر معاً في نفس المعادلة<sup>21</sup>. سيتم في هذه الدراسة استخدام برنامج **Microfit5.0** الذي يقوم بتحديد طول فترة الإبطاء أوتوماتيكياً التي تدني قيمة كل من معياري **(AIC)** و **(SC)**.

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج **(UECM)**، يقدم كل من **Pesaran et Al (2001)** منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد و تعرف هذه الطريقة بـ **approach(bounds testing)** أي طريقة اختبار الحدود.

يمر نموذج **ARDL** بعدة خطوات، حيث يتم أولاً اختبار وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، فإذا وجدت هذه العلاقة يتم الانتقال إلى الخطوة الثانية و هي تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصر. و هذا

<sup>20</sup> Belloumi, M(2014),The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model, Economic Systems, science direct, vol38 ,issue2 ,pp269-287.

<sup>21</sup> محمد بن عبد الله الجراح، (2009).مكونات الإنفاق الحكومي والاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طارئة أم جاذبة؟ مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد 25،العدد2،ص8.

عن طريق اختبار الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنه في المدى الطويل)، أما الفرضية البديلة فتتضمن على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في المدى الطويل. بعد القيام باختبار ( **Bounds test** ) يتم مقارنة القيمة الإحصائية لـ  $F$  مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et Al (2001)، حيث إذا كانت  $F$  المحسوبة أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند درجة معنوية 1%، 5% أو 10% يتم رفض الفرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك. أما إذا كانت قيمة المحسوبة أصغر من القيم الحرجة للحد الأدنى فإنه يتم قبول الفرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك.<sup>22</sup>

## 2-2 نتائج الدراسة:

### 1. اختبار جذر الوحدة:

يسمح اختبار جذر الوحدة بمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة، وتحديد درجة تكاملها، و يعتبر اختبار ديكي فولر الموسع من بين أهم الأساليب المستعملة في ذلك؛ حيث يتضمن ثلاثة معادلات انحدار مختلفة، تحتوي الأولى على الحد الثابت، و تحتوي الثانية الحد الثابت والاتجاه العام، أما الثالثة فيدون حد ثابت وبدون اتجاه عام، ويتم اختبار فرضيتين، تتمثل الأولى في فرضية العدم  $B=0:0H$ ، والتي تعني وجود جذر الوحدة أو المتغير غير المستقر، إذا كانت القيمة المطلقة  $t$  المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة لـ  $t$  الجدولية، وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرة أخرى، لكن بعد أخذ الفروق، أما الفرضية الثانية، فهي الفرضية البديلة  $B \neq 0:1H$ ، التي تدل على استقرار السلسلة، وذلك إذا كانت القيمة المطلقة  $t$  المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة لـ  $t$  الجدولية، ومتى وجدت السلسلة الأصلية ساكنة عند المستوى؛ فهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الصفر  $I(0)$ ، أما إذا تطلب الأمر أخذ الفروق  $(1, 2, \dots, d)$  لجعلها مستقرة، فنقول أنها متكاملة من الدرجة  $I(d)$ .<sup>23</sup> سوف نكتفي باختبارين وهما اختبار

**Augmented dickey Fuller (ADF)، اختبار phillips – perron (PP)**

ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها:

**الجدول 1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية**

| السلسلة الزمنية | القرار (الرتبة) | ADF         |               | PP          |               |
|-----------------|-----------------|-------------|---------------|-------------|---------------|
|                 |                 | عند المستوى | الفروق الأولى | عند المستوى | الفروق الأولى |
| <b>GDPPC</b>    | I(1)            | (-0.95)     | -9.05         | -0.28       | -9.05         |
| <b>VAA</b>      | I(1)            | -1.26       | -4.71         | -1.26       | -4.71         |
| <b>PS</b>       | I(0)            | -4.47       | /             | -4.47       | /             |
| <b>GE</b>       | I(0)            | -1.98       | /             | -2.33       | /             |
| <b>RQ</b>       | I(1)            | 0.43        | -4.07         | 0.27        | -4.09         |

<sup>22</sup> علي عيد الزهرة حسن، أ.د. عبد اللطيف حسن شومان، (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيعه الابطاء ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع و الثلاثون، المجلد التاسع، كلية الادارة و الاقتصاد، بغداد، ص188.

<sup>23</sup> Regis Bourbonnais, (2011). " Économétrie Manuel et exercices corrigés "8 éd, Dunod, Paris, p132.

|       |       |       |       |      |     |
|-------|-------|-------|-------|------|-----|
| -4.71 | -1.22 | -7.59 | -1.20 | I(1) | ROL |
| /     | -4.19 | /     | -4.49 | I(0) | COC |

The 5% Critical Value : ADF :-1.95 , PP : -1.95

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10.0

نلاحظ من خلال الجدول قبول فرضية العدم؛ لأنّ القيمة المطلقة لـ  $t$  المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة لـ  $t$  الجدولية لمعظم المتغيرات، مما يعني وجود جذر الوحدة، وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول. ماعدا متغير (COC) و (GE) و (PS) فهي مستقرة عند المستوى. وبما أن هذه المتغيرات ليس لها نفس درجة التكامل، ولا توجد متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية، فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود بالنسبة للنموذج المقترح.

### 3-2 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

بالانتقال إلى منهج الحدود (ARDL)، نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على إحصائية (F) من خلال (Wald Test). وتظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول (2).

### الجدول 2. اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات

```

Autoregressive Distributed Lag Estimates
ARDL(1,0,0,1,1,1,0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion
*****
Dependent variable is GDPPC
27 observations used for estimation from 1996 to 2022
*****
Regressor                Coefficient                Standard Error                T-Ratio[Prob]
GDPPC(-1)                -0.53143                    .18857                        -2.8183[.017]
VAA                      -2.5731                     .98564                        -2.6106[.024]
PS                       -0.0055024                  .015017                       -0.36641[.721]
GE                       6.3377                     3.5457                        1.7874[.101]
GE(-1)                   10.8114                     2.5161                        4.2968[.001]
RQ                       1.3732                     1.9130                        .71779[.488]
RQ(-1)                   6.2397                     2.2769                        2.7405[.019]
ROL                      -1.7807                     2.2504                        -.79129[.446]
ROL(-1)                  -7.4867                     2.3515                        -3.1838[.009]
COC                      -0.037011                   .021406                       -1.7289[.112]
C                        10.0539                     1.6326                        6.1582[.000]
*****
R-Squared                 .87558                      R-Bar-Squared                 .76247
S.E. of Regression        .83224                      F-Stat.      F(10,16)         7.7409[.001]
Mean of Dependent Variable 1.6757                      S.D. of Dependent Variable   1.7076
Residual Sum of Squares    7.6189                      Equation Log-likelihood       -19.5522
Akaike Info. Criterion     -30.5522                     Schwarz Bayesian Criterion     -36.5529
DW-statistic              1.8656                      Durbin's h-statistic          .67526[.500]
*****
Testing for existence of a level relationship among the variables in the ARDL model
*****
F-statistic    95% Lower Bound    95% Upper Bound    90% Lower Bound    90% Upper Bound
15.5099        3.3977                5.0014            2.7192            4.0896

W-statistic    95% Lower Bound    95% Upper Bound    90% Lower Bound    90% Upper Bound
108.5690      23.7839            35.0097           19.0344           28.6271
*****

```

المصدر: إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Microfit5.

بعد مقارنة القيمة المحسوبة لاحصاءة  $F$  مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل (pesaran et al 2001). فنجد أن القيمة المحسوبة لـ  $F$  (15.50) أكبر من قيم الحد الأعلى الجدولية عند مستوى معنوية 5% و 10%، وهذا ما يثبت رفض الفرضية العدمية عند مستوى 5% و 10%. والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وعليه توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستعملة.

### 4-2 دراسة العلاقة السببية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي:

من خلال الجدول (3)، نلاحظ ان هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من الحوكمة الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما يؤيد الفرضية المقترحة.

**الجدول 3 . اختبار Granger للسببية بين المتغيرات**

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 09/16/25 Time: 01:54

Sample: 1996 2022

Lags: 2

| Null Hypothesis:                 | Obs | F-Statistic | Prob.  |
|----------------------------------|-----|-------------|--------|
| COC does not Granger Cause GDPPC | 25  | 1.89110     | 0.1831 |
| GDPPC does not Granger Cause COC |     | 0.03123     | 0.9693 |
| GE does not Granger Cause GDPPC  | 25  | 1.82696     | 0.0029 |
| GDPPC does not Granger Cause GE  |     | 0.79226     | 0.4698 |
| PS does not Granger Cause GDPPC  | 25  | 4.58568     | 0.0267 |
| GDPPC does not Granger Cause PS  |     | 0.40858     | 0.6713 |
| ROL does not Granger Cause GDPPC | 25  | 0.09414     | 0.9107 |
| GDPPC does not Granger Cause ROL |     | 1.99991     | 0.1678 |
| RQ does not Granger Cause GDPPC  | 25  | 5.47778     | 0.0154 |
| GDPPC does not Granger Cause RQ  |     | 2.36019     | 0.1264 |
| VAA does not Granger Cause GDPPC | 25  | 0.96916     | 0.0005 |
| GDPPC does not Granger Cause VAA |     | 0.35093     | 0.7093 |
| GE does not Granger Cause COC    | 25  | 0.89267     | 0.4290 |
| COC does not Granger Cause GE    |     | 1.33040     | 0.2921 |
| PS does not Granger Cause COC    | 25  | 1.81704     | 0.0641 |
| COC does not Granger Cause PS    |     | 79937.0     | 1.E-32 |
| ROL does not Granger Cause COC   | 25  | 0.09542     | 0.9095 |
| COC does not Granger Cause ROL   |     | 0.09025     | 0.9142 |
| RQ does not Granger Cause COC    | 25  | 0.59498     | 0.5633 |
| COC does not Granger Cause RQ    |     | 0.14815     | 0.8635 |
| VAA does not Granger Cause COC   | 25  | 0.36102     | 0.7025 |
| COC does not Granger Cause VAA   |     | 0.51426     | 0.6075 |
| PS does not Granger Cause GE     | 25  | 1.60862     | 0.2309 |
| GE does not Granger Cause PS     |     | 0.76252     | 0.4827 |
| ROL does not Granger Cause GE    | 25  | 1.07921     | 0.3634 |
| GE does not Granger Cause ROL    |     | 4.68100     | 0.0251 |
| RQ does not Granger Cause GE     | 25  | 0.12109     | 0.8868 |

|                                |    |         |        |
|--------------------------------|----|---------|--------|
| GE does not Granger Cause RQ   |    | 1.91241 | 0.1800 |
| VAA does not Granger Cause GE  | 25 | 0.35649 | 0.7056 |
| GE does not Granger Cause VAA  |    | 0.28786 | 0.7537 |
| ROL does not Granger Cause PS  | 25 | 0.41572 | 0.6668 |
| PS does not Granger Cause ROL  |    | 0.59038 | 0.5657 |
| RQ does not Granger Cause PS   | 25 | 1.86742 | 0.1867 |
| PS does not Granger Cause RQ   |    | 3.05743 | 0.0751 |
| VAA does not Granger Cause PS  | 25 | 81.2891 | 4.E-09 |
| PS does not Granger Cause VAA  |    | 1.02729 | 0.3804 |
| RQ does not Granger Cause ROL  | 25 | 0.54447 | 0.5905 |
| ROL does not Granger Cause RQ  |    | 0.76432 | 0.4819 |
| VAA does not Granger Cause ROL | 25 | 0.03550 | 0.9652 |
| ROL does not Granger Cause VAA |    | 0.07959 | 0.9239 |
| VAA does not Granger Cause RQ  | 25 | 0.76202 | 0.4829 |
| RQ does not Granger Cause VAA  |    | 0.62853 | 0.5460 |

المصدر: إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Eviews 10.0

## 5-2 دراسة التوازن في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة، قمنا بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج **ARDL**. وتظهر نتائج التوازن في المدى الطويل في الجدول (4).

### الجدول 4. مقدرات المعلمات في المدى الطويل (المتغير التابع GDPPC)

| Estimated Long Run Coefficients using the ARDL Approach          |             |                |               |
|------------------------------------------------------------------|-------------|----------------|---------------|
| ARDL(1,0,0,1,1,1,0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion |             |                |               |
| *****                                                            |             |                |               |
| Dependent variable is GDPPC                                      |             |                |               |
| 27 observations used for estimation from 1996 to 2022            |             |                |               |
| *****                                                            |             |                |               |
| Regressor                                                        | Coefficient | Standard Error | T-Ratio[Prob] |
| VAA                                                              | -1.0873     | 3.8932         | -.27927[.784] |
| PS                                                               | 8.9766      | 2.9388         | 3.0545[.010]  |
| GE                                                               | 11.1980     | 2.3731         | 4.7188[.001]  |
| RQ                                                               | 4.9711      | .57765         | 8.6057[.000]  |
| ROL                                                              | 6.0515      | 1.8288         | 3.3089[.007]  |
| COC                                                              | -.024167    | .012647        | -1.9110[.082] |
| C                                                                | 6.5651      | .91995         | 7.1363[.000]  |
| *****                                                            |             |                |               |

المصدر: إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Microfit5.0

توضح نتائج الجدول (4) ان النمو الاقتصادي يتأثر طرديا ومعنويا في المدى الطويل بكل من الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحوكمة، جودة التشريعات، وسيادة القانون. اما كل من متغير السيطرة على الفساد والمساءلة والمشاركة فظهروا بإشارة سالبة غير معنوية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

## 6-2 دراسة التوازن في المدى القصير:

توضح نتائج التقدير ان معامل حد تصحيح الخطأ  $ECM(-1)$  فقد ظهر سالب و معنوي، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل. وتظهر نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ في الجدول (5).

## الجدول 5. نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ (المتغير التابع $\Delta GDP$ )

| Error Correction Representation for the Selected ARDL Model      |             |                |               |
|------------------------------------------------------------------|-------------|----------------|---------------|
| ARDL(1,0,0,1,1,1,0) selected based on Schwarz Bayesian Criterion |             |                |               |
| *****                                                            |             |                |               |
| Dependent variable is dGDP                                       |             |                |               |
| 27 observations used for estimation from 1996 to 2022            |             |                |               |
| *****                                                            |             |                |               |
| Regressor                                                        | Coefficient | Standard Error | T-Ratio[Prob] |
| dVAA                                                             | 2.5731      | .98564         | 2.6106[.021]  |
| dPS                                                              | .097639     | .039346        | 2.4816[.029]  |
| dGE                                                              | 6.3377      | 3.5457         | 1.7874[.096]  |
| dRQ                                                              | 1.3732      | 1.9130         | 2.9196[.013]  |
| dROL                                                             | -1.7807     | 2.2504         | -.79129[.442] |
| dCOC                                                             | -.037011    | .021406        | -1.7289[.106] |
| ecm(-1)                                                          | -1.5314     | .18857         | -8.1214[.000] |
| *****                                                            |             |                |               |

## المصدر: إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Microfit5.0

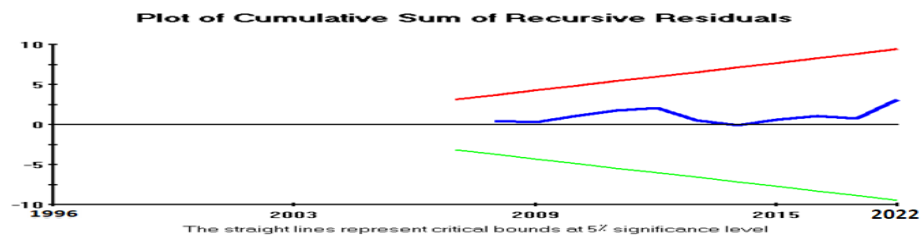
في حين يلاحظ أيضا من الجدول (5) أن معامل حد التصحيح سالب ومعنوي، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ. وهذا يعني أن وحدة من انحراف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل سنة.

توضح نتائج الجدول (5) ان النمو الاقتصادي يتأثر طرديا ومعنويا في المدى القصير بكل من المساواة والمشاركة والاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحوكمة، جودة التشريعات. اما كل من متغير السيطرة على الفساد وسيادة القانون فظهروا بإشارة سالبة غير معنوية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

## 7-2 اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

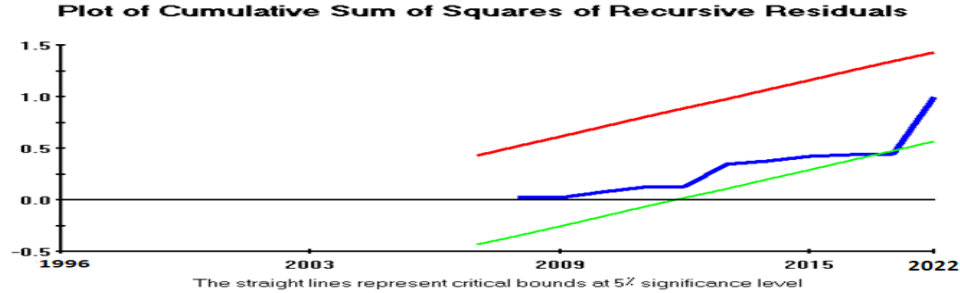
من خلال الشكل البياني (1) و(2) نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM بالنسبة للنموذج، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMSQ مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة.

## الشكل 1. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM



المصدر: إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Microfit5.0

## الشكل 2. اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ



المصدر: إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج Microfit5.0

يتبين من نتائج الدراسة القياسية ما يلي:

- ✓ القدرة التفسيرية المتوسطة للنموذج هذا ما يدل عليه معامل التحديد المعدل 0.87 وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تفسر حوالي 87% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع؛
- تؤثر كل من الاستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية الحوكمة وجودة التشريعات وسيادة القانون إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي في الجزائر، هذا ما يعني عدم وجود صراعات سياسية أو طائفية، تهدف إلى الإطاحة بالحكومة الوطنية بطرق غير دستورية، وكذا قدرتها على صياغة و تنفيذ سياسات سليمة تسمح بترقية و تنمية القطاع الخاص خلال فترة الدراسة.
- ✓ أما بالنسبة لمتغيرات المشاركة والمساءلة، والسيطرة على الفساد فهي غير معنوية، وبالتالي يمكن القول بان ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد يعود هذا إلى تفشي ظاهرة الفساد والمحسوبية، بالإضافة إلى غياب المساءلة بشكل عام.

### الخاتمة:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة، أنّ الاستقرار السياسي وغياب العنف وجودة التشريعات هما المؤشران اللذان يؤثران إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي في الجزائر، و ذلك خلال فترة الدراسة 1996-2022 وعليه تم التأكيد من خلال هذه الورقة البحثية، على صحة فرضيتها، التي تنص على وجود تأثير إيجابي ومعنوي بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي الذي حققته الجزائر غير مبني في الحقيقة على التحسن في مؤشرات الحوكمة، لأن الجزائر تعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات صادرات المحروقات حيث ارتفع أسعار البترول يؤثر إيجابيا على الاقتصاد الوطني إذ تتعزز المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بما فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لذا وجب عليها تفعيل كل مؤشرات الحوكمة، من خلال جعل الحكومة أكثر خضوعا للمساءلة أمام مواطنيها لتحقيق مؤشر المشاركة والمساءلة، والعمل على تخفيض الفساد وذلك من أجل تعزيز سيادة القانون.

### قائمة المراجع :

- The Institute Of Internal Auditors,( February 2002) «The Lessons that Lie Beneath», Tone at the Top, USA, p:02.
- Alamgir, M,( May 7 – 8, 2007).«Corporate Governance: A Risk Perspective», paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute,Cairo, p:03

- Belloumi, M(2014),The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model, Economic Systems, science direct, vol38 ,issue2 ,pp269-287.
- Regis Bourbonnais,(2011). " Économétrie Manuel et exercices corrigés "8 éd, Dunod, Paris,p132
- احمد بريهي علي ،(2014).الاستثمار الأجنبي و النمو وسياسات الاستقرار الاقتصادي، دار الكتب الطبعة الأولى العراق 2014، ص 54
- أحمد علي خضر، (2012). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 10-11.
- المعتمد بالله الغرياني،(2008). حوكمة الشركات المساهمة دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 176.
- عدنان بن حيدر بدرويش،(2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، ص32.
- علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، (2011).الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 23-24.
- عبد الصبور عبد القوى علي المصري،(2012).التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ص35-36.
- محسن أحمد الخصري،(2005). حوكمة الشركات، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005، ص ص 22 - 23.
- طارق عبد العال،(2007).حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة، ص 03.
- محمد بن عبد الله الجراح، (2009).مكونات الإنفاق الحكومي و الاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طارئة أم جاذبة؟ مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 25، العدد2، ص8.
- مها محمود رمزي ريحاوي،(2008). الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين و التعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)، مجلة جامعة دمشق للمعلومات لاقتصادية و القانونية، المجلد 24 العدد الأول، ص 101.
- توفيق عباس عبد عون المسعودي، (2010).دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، ص 28.
- علي عيد الزهرة حسن، أ.د. عبد اللطيف حسن شومان،(2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و اسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيعه الابطاءARDL، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع و الثلاثون، المجلد التاسع، كلية الادارة و الاقتصاد، بغداد، ص188.
- ماجد إسماعيل أبو حمام، (2009).اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ص 16.
- زهاء ديوب،(2010).الحوكمة (الإدارة الرشيدة)وفرص تطبيقها في المنظمات السورية، رسالة ماجستير، إدارة أعمال , جامعة دمشق، ص 28.
- خليفاتي جمال،(2011). مدى موافقة البيئة الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، ص 25-26.
- نفيسة ناصري،(2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة تلمسان ص29.